إن موضوع التضخم موضوع هام جدا أو متشبع يحضى بأهمية بالغة جدا نظرا لما هو من تأثير على الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع وكذا الحياة الاقتصادية فهو يؤثر بالدرجة الكبيرة على كفاءة الوحدة النقدية أو بمعنى آخر القدرة الشرائية للوحدة النقدية وبالتالي يؤثر على التوزيع الغير عادل للدخل والثروة في المجتمع وبالتالي زيادة التكاليف على الحكومات مما يجعل هته الأخيرة تتبع سياسات تتناسب مع معدلات تضخم منخفضة ولأجل ذلك كان لابد عليها من معرفة أهم مسببات هته الظاهرة ولكون أغلب البلدان النامية تعتمد سعر الصرف الثابت فإن من المؤكد أن التضخم المستورد يعد أهم أحد المصادر المهمة المسببة لظاهرة التضخم في هته البلدان خاصة إذا كان الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي وبالتالي فإن معدل التضخم يتحدد أساسا على التضخم العالمي خاصة في الأجل الطويل أما في الأجل القصير فهناك اختلاف بين المعادلتين وهذا راجع لعدة عوامل أهمها معدل النمو المعروض النقدي ، تخفيض سعر العملة ،عجز الميزانية الصدمات الناشئة في جانب العرض

و تعتبر الجزائر كغيرها من البلدان النامية ، ويشكل التضخم المستورد سببا هاما في التضخم المحلي خاصة و أن الجزائر تعتمد في أغلب منتجاتها على السلع الأجنبية سواء الأولية منها أو الوسيطية كما أن انتقال التضخم المستورد في الجزائر يكون على ثلاث قنوات رئيسية هي قناة الميزان المدفوعات ، قناة العرض الكلي للسلع والخدمات وهذا ما وجدناه من خلال دراستنا تبين أن التضخم في الجزائر له آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع خاصة على القدرة الشرائية للمواطن ولقد اعتمدت الجزائر منذ السبعينات القرن الماضي على عدة إصلاحات مست الجانب النقدي والمالي لتخفيف حدة هذه الظاهرة وقد نجحت في ذلك من خلال سنة 2000 بداية الدراسة أين تحققت النسبة 0.34 % وبعد البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بعد 2000 تم انتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برامج التنمية التي أدت إلى الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى رصد مبالغ ضخمة مما ساهم في تقليل معدل البطالة وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي ، وبعد ما كان معدل التضخم يتراوح من 1% إلى 4% من 2001 إلى 2010 ، قفز معدل التضخم إلى 8.89 سنة 2012 ،

ثم بدأ في الانخفاض نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة بعد انخفاض أسعار النفط مما قدر حجم المداخيل وبالتالي نقص مخصصات ميزانية التجهيز والاقتصاد في نفقات التسيير واعتماد سياسة التقشف ووضع عدة قوانين تمنع استيراد بعض السلع وبالتالي تخفيض فاتورة الواردات ليبلغ نسبة 6.39 % سنة 2016

اختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا قمنا بالتأكد من صحة الفرضيات المطروحة سابقا ولقد توصلنا إلى :

صحة الفرضية الأولى حيث أن عملية زيادة المعروض النقدي (إصدار جديد) دون وجود ما يقابلها من السلع الحقيقية سيؤدي بالضرورة إلى وجود تضخم في هذا البلد وبالتالي فإن الإصدار النقدي يعد عاملا مهما في عملية التضخم .

صحة الفرضية الثانية حيث أن ارتفاع أسعار السلع بالأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاعها محليا ذلك ان البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على السلع الأولية والوسيطية الأجنبية في عمليات الإنتاج وبالتالي زيادة التكاليف وعليه ارتفاع الأسعار .

صحة الفرضية الثالثة حيث أن الجزائر كغيرها من البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على السلع الأولية والوسيطية في عمليات الإنتاج وعليه فإن ارتفاع هاته السلع في الأسواق العالمية سيؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي زيادة الأسعار وعليه فإن التضخم المستورد يعد عاملا في زيادة التضخم المحلي في الجزائر وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا التحليلية لان ظاهرة التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر للفترة 2000 – 2018 .

. نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا إلى بعض النتائج نعرفها فيما يلي:

- ينتج التضخم في الجزائر نتيجة زيادة المعروض النقدي أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج كذلك نتيجة استيراد العديد من السلع الأولية والوسيطية وهو تضخم مستورد ناجم عن الدولة المصدرة لهته السلع وهو إما تضخم نقدي أو هيكلي .
- التضخم المستورد يؤثر على الأبعاد المحلية .
- معامل الاستقرار النقدي أظهر أن نمو عرض النقود كان كبير مقارنة مع نمو الناتج الوطني الإجمالي .
- وجود فالرق كبير حساب معدل التضخم بطريقة الأرقام القياسية لأبعاد الاستهلاك والمكمش الضمني وهو ما يعكس أنه لا توجد إحصائيات دقيقة في الاقتصاد الجزائري .
- تعتمد ظاهرة التضخم المستورد بشكل كبير على هيكل الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي مع عدم قدرة الاقتصاد على المنافسة .
- عدم توفر بديل للسلع المستوردة مما أدى إلى حدوث آثار كبيرة للتضخم المستورد.
- للتضخم المستورد ثلاثة قنوات للانتقال هي قناة ميزان المدفوعات ،قناة التكاليف و قناة المداخيل .
- يساهم التضخم المستورد في زيادة التفاوت بين توزيع الدخول لدى افراد المجتمع .
- يؤدي التضخم المستورد الى زيادة حجم المديونية الخارجية .
- ان علاج التضخم المستورد يكون عن طريق سياسة التعقيم للمداخيل .

اقتراحات الدراسة :

مما سبق نقدم بعض التوصيات التالية :

- توفير بدائل من السلع المستوردة وبالتالي التخفيف من حدة التضخم المستورد .
- تشجيع الاستثمار الحقيقي والحد من عملية طبع النقود .
- انتهاج سياسة التقشف للملائمة مع الحفاظ على حد أدنى من نفقات التجهيزلتحسين النمو الإقتصادي .
- تفعيل وتحفيز السوق المالية الجزائرية وإعادة هيكلتها مع ما يتوافق مع الاقتصاد الوطني لتعزيز نموه .

- فرض رقابة صارمة على المستوردين للحفاظ على العملة الأجنبية من حيث تنويه المنتجات وحجمها مع منح امتيازات المصاريف وكمية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي توفير العملة الصعبة .
- رفع قيمة الدينار الجزائري وبالتالي التخفيف في معدل التضخم واعتماد قنوات الجهاز المصرفي للتحكم في الكتلة النقدية .

أفاق الدراسة :

- دور سياسة تعقيم المداخيل في علاج التضخم المستورد .
- دور صندوق ضبط الإيرادات في التقليل من التضخم المستورد .
- مؤشر الانكشاف الاقتصادي و التضخم المستورد في الجزائر.